Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وهذا الشكل الذي نختاره يتيح لنا إمكانية بلورة اختصاص محدد، والعمل على تطويره أفقيا وعموديا لحاجات تستدعيها ضرورة المادة المدروسة من جهة، وأداة التحليل التي نوظف من جهة ثانية. ولكون الهم النظري محوريا في العمل الذي اشتغل به، سأعمل في مقدمات كل باب أو فصل على تقديم زوايا من هذا التصور النظري بهدف التدقيق والتعميق، وجعل القارئ قادرا على مواكبة معمار هذه الدراسة، والإمساك بخلفياتها وأبعادها، ومعرفة حدودها وآفاقها. ولعل ما يضمن لنا تحقيق نوع من الانسجام في مختلف مستويات السرديات وتفرعاتها، وتفاعلاتها النظرية مع غيرها من العلوم، هو الانطلاق من وعي ابستمولوجي محدد يرتهن إلى ما يمكن أن نسميه بمبدأ الملاءمة الذي ننطلق منه في كل مفصل من مفاصل البحث التنظيري أو الأعمال التطبيقية، ولأهمية هذا المبدأ نخصص له النقطة الأخيرة في هذا التأطير.

4.0. الملاءمة العلمية والملاءمة الاجتماعية

1.4.0. نختزل مختلف المشاكل المعرفية التي يطرحها هذا البحث في نطاق ما نسميه «الملاءمة». وتتحدد هذه الملاءمة من خلال مختلف الأطراف التي تتشكل منها مادة البحث، ومن مختلف العلاقات الكائنة والمحتملة بينها. كما أنها تتحقق، أيضا، كلما نما الوعي بخصوصية كل طرف وحدوده، وأشكال العلاقات وإمكاناتها وحدودها. وانتقل ذلك الوعي من مستوى تجريدي إلى مستوى تحديد الممارسة العملية، وانطباعه في مختلف تجلياتها، وحضوره البين في تباين مستوياتها.

2.4.0. إن من أهم الأطراف التي تتشكل منها العملية العلمية نجد «الذات» و«الموضوع» في مستوى أول. هذان الطرفان أوليان وأساسيان.

وكل منهما قابل لأن يتمفصل إلى أطراف عدة في مستويات ثانية. عالج الدارسون والباحثون هذه الثنائية بوجهات نظر متباينة ومتعددة. ويمكن على غرار ما ذهب إليه «فوكيما» أن نميز بين القائلين بالتمييز بين الذات والموضوع (مثل: غروبن (1973)، وريكور وشميت 1982)، والقائلين باستحالة الفصل بينهما (غوين وفالديس)[34]. ويستند القائلون باستحالة التمييز إلى أن في اختيار الموضوع تقييما